عون إخوان الصفاء على فهم كتاب الشفاء

المجلّد الأوّل
في المنطق

تأليف

بهاء الدين محمّد بن حسن الإصفهانی

تحقيق

علی اوجبی

www.ketab.ir

سرشناسه	:	بهاء الدین محمدبن‌حسن، الاصفهانی
عنوان و نام پدیدآور	:	عون اخوان الصفاء علی فهم کتاب شفاء
مشخصات نشر	:	تهران : موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران، ۱۳۹۳.
مشخصات ظاهری	:	ج۱.
شابک	:	978-600-7009-34-5
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپای مختصر
یادداشت	:	این مدرک در آدرس http://opac.nlai.ir قابل دسترسی است.
مندرجات	:	ج.۱.فی المنطق
شناسه افزوده	:	اوجبی، علی، ۱۳۴۳ -
شناسه افزوده	:	موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران
شماره کتابشناسی ملی	:	۳۷۷۲۶۸۰

www.ketab.ir

عون إخوان الصفاء علی فهم کتاب الشفاء
المجلّد الأوّل فی المنطق

تألیف: بهاءالدین محمّد بن حسین الإصفهانی

تحقیق: علی اوجبی

ناشر : موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران

تیراژ : ۵۰۰ نسخه

نوبت چاپ : اول ۱۳۹۴

چاپ و صحافی : سپهر

قیمت : ۳۷۰۰۰ تومان

شابک : 978-600-7009-34-5

نشانی: تهران، خیابان نوفل‌لوشاتو، خیابان شهید آراکلیان، شماره ۴

تلفن: ۶۶۴۰۵۴۴۵، نمابر: ۶۶۹۵۳۳۴۲

فهرست مطالب

پیش‌نوشتار ..... بیست و سه

مقدّمهٔ مصحّح ..... بیست و پنج

۱. ابن‌سینا به روایت ابن‌سینا ..... بیست و پنج

۲. ابن‌سینا به روایت جوزجانی ..... بیست و هشت

۳. نظام فلسفی شیخ ..... سی و شش

۴. شفا، بی‌بدیل‌ترین اثر فلسفی ..... سی و نُه

۴ ـ ۱) وجه تسمیهٔ شفا ..... سی و نُه

۴ – ۲) مؤلّف شفا ..... چهل

۴ – ۳) چگونگی و زمانِ نگارشِ شفا ..... چهل

۴ – ۴) موضوع و ساختار شفا ..... چهل و دو

۴ – ۵) شیوه و روش شفا ..... چهل و سه

۴ – ۶) ارتباط شفا با دیگر آثار شیخ ..... چهل و شش

۴ – ۷) حواشی، شروح، گزیده‌ها و ترجمه‌ها ..... چهل و هشت

۴ – ۸) تأثیر شفا در آموزه‌های فلسفیِ پس از شیخ ..... پنجاه و دو

۵. دورنمایی از شرح حالِ شارح (=فاضل هندی) ..... پنجاه و چهار

۶. برخی از مهمترین آرا و اندیشه‌های فاضل هندی ..... پنجاه و نُه

الف. شیوهٔ اجتهاد فقهی ..... پنجاه و نُه

ب. ضرورت نقد متون عهد عتیق و جدید ..... شصت

ج. حرمت نماز جمعه در عصر غیبت ..... شصت

د. دیدگاههای منطقی ..... شصت و یک

www.ketab.ir

هـ ديدگاههای طبیعی ..... شصت و یک
و. دیدگاههای فلسفی ..... شصت و سه
۷. آثار و نوشته‌های فاضل هندی ..... شصت و هفت
۸. اثر حاضر ..... هفتاد و دو
۹. نسخه‌های موجود اثر حاضر ..... هفتاد و شش
۱۰. شیوهٔ تصحیح ..... هفتاد و هشت
تصویر نسخه‌های خطّی ..... هشتاد و یک
مقدّمة الشارح ۱
[فهرس مطالب الكتاب] ۹
الفنّ الأوّل من الجملة الأولى كتاب ايساغوجي و فيه مقالتان ۲۵
المقالة الأولى في بيان الكلّيات الخمسة؛ و بيان حال اللفظ من الإفراد و التركيب؛ و بيان [واضع المنطق و] مرتبة المنطق؛ و منفعته و موضوعه و غايته و حاجة الناس إليه؛ و فيها أربعة عشر فصلاً ۲۷
الفصل الأوّل في بيان واضع المنطق ۲۷
الفصل الثاني في تقسيم الفلسفة؛ و بيان الغرض من كلّ قسم؛ و بيان رتبة المنطق بالنسبة إليها ۲۸
الفصل الثالث في بيان منفعة المنطق و بيان الحاجة إليه و وجه سمته ۳۰
الفصل الرابع في بيان موضوع المنطق ۳۱
الفصل الخامس في تعريف اللفظ المفرد و المركّب و [الكلّي و] الجزئي و الذاتي و العرضي و ما يُقال في جواب «ما هو؟» و ما لايقال ۳۲
الفصل السادس في تعريف ما قاله الناس في الذاتي و العرضي ۳۴
الفصل السابع في ما قاله الناس في تعريف الدالّ على المهيّة ۳۵
الفصل الثامن في أقسام الكلّي ۳۷
الفصل التاسع في الجنس ۳۸
الفصل العاشر في النوع و ذكرِ أنحاء تقسيم الكلّي إلى أقسامه الخمسة؛ و بيان أنّ الداخل في القسمة أيّ معنى من معنيَي النوع ۴۰
الفصل الحادي العشر في رسوم النوع بمعنيَيه؛ و بيانِ مراتب كلّ من الجنس و النوع؛ و بيانِ أنّ تحت النوع السافل كلّيات عرضية ۴۲
الفصل الثاني‌عشر في الكلّي الطبيعي و العقلي و المنطقي؛ و ما قبل الكثرة و ما في الكثرة و ما بعد الكثرة؛ و بيان حال الأجناس و الأنواع و الأشخاص في التناهي و عدمه؛ و بيان أنّ إطلاق الشخص على الأشخاص ليس بالاشتراك ۴۴

www.ketab.ir

الفصل الثالث عشر في الفصل و معانيه و رسومه؛ و بيان أنّه مقوّم باعتبارٍ و مقسّم باعتبارٍ آخر؛ و بيان أنّه لايقبل الاشتداد و التنقّص؛ و دفع ما يتوهّم نقضاً على كون الفصل مقوّماً؛ و فيه بيان أنّ العدمي لايكون فصلاً؛ و أنّ الفصل هو الناطق و الحسّاس و نحوهما لا مباديها ۴۶

الفصل الرابع عشر في الخاصّة و العرض العامّ و رسمهما و ما يرد على رسم العرض العامّ ۵۰

المقالة الثانية في ذكر مناسبات و مباينات بين الكلّيات الخمسة؛ و هي تشتمل على أربعة فصول ۵۳

الفصل الأوّل في ما قيل في بيان مشاركة عامّة بينها؛ و مشاركة بين الجنس و الفصل بعد المشاركة العامّة و مباينة للجنس عن غيره ۵۳

الفصل الثاني في بيان ما قيل في المشاركات و المباينات بين الجنس و النوع و بينه و بين الخاصّة و بينه و بين العرض العامّ ۵۶

الفصل الثالث في بيان ما قيل من المشاركات و المباينات بين ساير الكلّيات ۵۸

الفصل الرابع في بيان المناسبات بين هذه الخمسة و المناسبة بينها و بين حصصها ۶۱

الفنّ الثاني كتاب قاطيغورياس و هو المقولات العشر و يشتمل على سبع مقالات ۶۳

المقالة الأولى مشتملة على ستّة فصول ۶۵

الفصل الأوّل في بيان السبب في إيراد هذا الكتاب في المنطق و أنّه دخيلٌ فيه ۶۵

الفصل الثاني في أحوال اللفظ من حيث التواطئ و التوافق و التباين و الترادف و الاشتقاق و النسبة ۶۶

الفصل الثالث في ما يُقال على موضوع و ما لا يُقال؛ و ما يوجد في موضوع و ما لايوجد فيه ۶۹

الفصل الرابع في شرح ما قيل في حدّ العرض من أنّه الموجود في موضوع ۷۲

الفصل الخامس في المزاوجات بين المقول على و الموجود في و ما يتأدّيان إليه ۷۵

الفصل السادس في إبطال قول مَن قال إنّه يجوز أن يكون شيءٌ واحدٌ جوهراً و عرضاً معاً ۷۸

المقالة الثانية فيها خمسة فصول ۸۱

الفصل الأوّل في حال مناسبة الأجناس و الفصول المقوّمة و المقسّمة؛ و تعداد الأجناس العالية؛ و بيان أنّ الموجود ليس جنساً لها ۸۱

الفصل الثاني في أنّ العرض ليس بجنسٍ لما تحته ۸۳

الفصل الثالث في إفساد قول مَن أوجب في المقولات تقصاناً أو مداخلة ۸۵

الفصل الرابع في دفع ما قد يُتوهّم من عموم شيء لعدّة من العشر عمومَ الجنس أو وجود شيءٍ خارج عنها؛ و ما يُتوهّم من دخول شيء واحد تحت مقولتَين ۸۶

www.ketab.ir

الفصل الخامس في تعريف حال عدد المقولات و أنّه لا خارج من العشر..... ۹۰
المقالة الثالثة فيها أربعة فصول..... ۹۳
الفصل الأوّل في بيان الجوهر و عدم تشكيكه و شموله للكلّيات..... ۹۳
الفصل الثاني في الجوهر الأوّل و الثاني و الثالث..... ۹۴
الفصل الثالث في خواصّ الجوهر و رسومه..... ۹۷
الفصل الرابع في ابتداء القول في الكمّية ؛ و بيان السبب في إيلاء البحث عنها البحث عن الجوهر؛ و بيان عرضيتها؛ و تقسيمها إلى المتّصل و المنفصل مرّة؛ و إلى ما لأجزائه وضعٌ و ما ليس كذلك أخرى؛ و بيان معاني المتّصل و ما هو المقصود منها هنا؛ و بيان أنّ العدد منفصل؛ و ردّ مَن زعم أنّ المكان نوع من الكمّ المتّصل غير الأنواع المشهورة؛ و بيان انحصار المنفصل في العدد؛ و ردّ قول مَن زاد فيه القول و مَن زاد في الكمّ الثقل و الخفّة..... ۱۰۱
المقالة الرابعة فيها خمسة فصول..... ۱۰۷
الفصل الأوّل في بيان القسمة الثانية للكمّ التي وعدنا بيانها و بيان الكمّ بالعرض؛ و فيه بيان أنّ المتّصل و المنفصل فصلان للكمّ غير مأخوذين من فصل بسيط..... ۱۰۷
الفصل الثاني في ذكر خواصّ الكمّ..... ۱۱۰
الفصل الثالث في ابتداء الكلام في المضاف؛ و تعريف الحدّ الأقدم له و شرحه؛ و الإشارة المجملة إلى أقسامه؛ و بيان أنّه في قبول التضادّ و الاشتداد و التنقّص و القلّة و الكثرة؛ و نحو ذلك تابع لمعروضه؛ و بيان وجوب رجوع النسبة فيه على التكافؤ..... ۱۱۳
الفصل الرابع في خواصّ المضاف..... ۱۱۵
الفصل الخامس في الفرق بين المضاف الذي من المقولة و الذي ليس منها؛ و بيان حال الحدّ السالف؛ و بيان خواصّ المقولة..... ۱۱۷
المقالة الخامسة في مباحث الكيف و فيها ستّة فصول..... ۱۲۱
الفصل الأوّل في تعريف الكيف و تقسيمه بالأقسام الأول..... ۱۲۱
الفصل الثاني في ذكر الوجوه الدالّة على فساد هذين التقسيمَين..... ۱۲۳
الفصل الثالث في معرفة الحال و الملكة و القوّة و اللاقوّة..... ۱۲۶
الفصل الرابع في إيراد الشكوك على ما هو المشهور من أمر القوّة و اللاقوّة..... ۱۲۷
الفصل الخامس في النوع الثالث من أنواع الكيفية و هو الكيفيات الانفعالية و الانفعالات. ۱۲۹
الفصل السادس في بيان أنّ لكلٍّ من التخلخل و التكاثف معاني ثلاثة أحدها كيف و الآخر وضع و الآخر كمّ مع إضافة؛ و بيان ما يُقال لها باعتباره الانفعاليات؛ و ما هو أولى لهذا الإسم؛ و أنّ الانفعالات لاتقع في العرف جواباً عن كيف؛ و أنّه قد تطلق الانفعالية على الملكة و الانفعالات على الحال..... ۱۳۱

www.ketab.ir

المقالة السادسة في ذكر النوع الرابع من أنواع الكيف و ساير المقولات؛ و هى مشتملة على ستّة فصول ۱۳۳
الفصل الأوّل في ذكر أنواع النوع الرابع من الكيفية ۱۳۳
الفصل الثاني في ذكر الأبحاث الثلاثة الباقية ۱۳۶
الفصل الثالث في الفرق بين الكيفية و ذي الكيفية؛ و ما يجري بينهما من اشتقاق إسم من الكيفية لذي الكيفية و عدمه؛ و بيان ما يقبل منها التضادّ و ما لايقبل؛ و ما يقبل الاشتداد و التنقّص و ما لايقبل ۱۳۸
الفصل الرابع في حلّ ما به يشكّ على كون العلم و نحوه من الكيف و ظنّ أنّه من المضاف ۱۳۹
الفصل الخامس في الأين و في متى ۱۴۱
الفصل السادس في باقي المقولات ۱۴۲
المقالة السابعة فيها أربعة فصول ۱۴۵
الفصل الأوّل في بيان المتقابلات ۱۴۵
الفصل الثاني في حلّ شكوك أوردت في التقابل و بيان وجوه الافتراق بين أنواعه ۱۴۸
الفصل الثالث في ذكر بعض أحكام التضادّ و خواصّه و مفارقته لغيره ۱۵۰
الفصل الرابع في البحث عن المتقدّم و المتأخّر و المع حسب ما يقتضيه كتاب قاطيغورياس ۱۵۲
الفنّ الثالث كتاب باري ارمينياس و هو كتاب القضايا و أحكامها؛ و هو مشتمل على مقالتين ۱۵۷
المقالة الأولى مشتملة على عشرة فصول ۱۵۹
الفصل الأوّل في معرفة التناسب بين الألفاظ و الأمور و الكتابات؛ و معرفة المفرد و المركّب من ذلك ۱۵۹
الفصل الثاني في الإسم ۱۶۰
الفصل الثالث في الكلمة ۱۶۲
الفصل الرابع في تعلّق الكلمة و المشتقّ بالمصدر؛ و معرفة الكلمة المحصّلة و غير المحصّلة و المصرّفة و غير المصرّفة ۱۶۴
الفصل الخامس في القول و أقسامه ۱۶۶
الفصل السادس في تعريف القول الجازم البسيط الأوّل ـ أي الموجب ـ و الثاني ـ أى السالب ـ و معرفة شرائط تقابلها ۱۶۷

www.ketab.ir

الفصل السابع في القضايا المحصورة و المهملة و المخصوصة؛ و تقابلها على سبيل التضادّ؛ و تقابلها على سبيل التناقض؛ و تداخلها؛ و بيان موادّ القضايا ۱۷۰
الفصل الثامن في المنحرفات الشخصية و المهملة ۱۷۲
الفصل التاسع في المحصورات المنحرفة ۱۷۵
الفصل العاشر في التناقض ۱۷۹
المقالة الثانية في تتمّة أحوال القضايا ممّا يتعلّق بالرابطة و بالجهة و بالتناقض و المناسبات؛ و فيها خمسة فصول ۱۸۳
الفصل الأوّل في القضية الثنائية و الثلاثية و المعدولة و البسيطة و العدمية، و النسب بين مناقضات الثلاثة الأخيرة في المخصوصات و المهملات ۱۸۳
الفصل الثاني في بيان النسبة بين المحصورات المتناقضة؛ و بيان الموضع الذي يحتمل العدول و السلب و الذي لايحتمل إلّا السلب؛ و بيان التلازم الذي بين الموجبة المحصّلة و السالبة المعدولة؛ و أنّ العدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع؛ و الإشارة إلى أنّ أجزاء القضية إذا غيّرت عن مواضعها الطبيعية لم يتغيّر المعنى ۱۸۷
الفصل الثالث في بيان القضية الواحدة و المتكثّرة؛ و بيان غلط بعض الناس في ذلك؛ و بيان فساد ما ظنّه كثيرٌ من الناس في المحمولات أنّ منها ما يصدق فرادىٰ و يكذب جملة و منها ما بالعكس و منها ما يصدق في الحالتين ۱۸۹
الفصل الرابع في القضايا المنوّعة و هي الرباعية و الموجّهة؛ و بيان الجهات و معانيها و مواضعها؛ و بيان التلازم بين تلك القضايا ۱۹۳
الفصل الخامس في ذكر ما أُعتيد ختم هذا الفنّ به و إن لم يكن ممّا يحتاج إليه المنطقي من جهة ما هو منطقي من بيان أنّ التقابل بين الموجبة و السالبة أشدّ أم بين الموجبتين اللّتين محمولاهما متضادّان ۱۹۶
الفنّ الرابع كتاب أنولوطيقا الأوّل و هو كتاب القياس؛ و هو تسع مقالات ۱۹۹
المقالة الأولىٰ تشتمل على سبعة فصول ۲۰۱
الفصل الأوّل في بيان السبب في الترتيب الذي بين هذا الكتاب و ما بعده و ما قبله؛ و بيان سبب تسمية تعليم القياس بعلم التحليل بالعكس ۲۰۱
الفصل الثاني في بيان أنّ المنطق جزءٌ من الفلسفة باعتبارٍ و آلةٌ باعتبارٍ؛ و دفع ما يورد على افتقار الفكريات إلى المنطق ۲۰۳
الفصل الثالث في بيان معني المقدّمة و معني الموضوع و المحمول اللّذين للموجبة الكلّية؛ و بيان خلاف الناس في معني الاطلاق ۲۰۶

www.ketab.ir

الفصل الرابع في إعادة اختلاف الناس في الإطلاق و بيان معني الضرورة و الإمكان و النسبة بين الثلاثة ٢٠٨
الفصل الخامس في تحقيق التناقض بين المقدّمات ذوات الجهات ٢١٠
الفصل السادس في بيان اختلاف حال المقدّمة إذا استُعملت في البراهين أو استُعملت في الجدل؛ و بيان معني حدّ المقدّمة و تحديد القياس ٢١٢
الفصل السابع في حلّ شكوك تورد على حدّ القياس ٢١٦
المقالة الثانية فيها أربعة فصول ٢١٩
الفصل الأوّل في بيان عكس القضايا المطلقة السالبة ٢١٩
الفصل الثاني في عكس المطلقات الموجبة؛ و بيان أنّ السالبة الجزئية لاتنعكس؛ و بيان عكس النقيض ٢٢٢
الفصل الثالث في عكس الضروريات و الممكنات ٢٢٤
الفصل الرابع في قسمة القياس إلى الاقتراني و الاستثنائي؛ و تقسيم الاقتراني إلى أقسامه الأربعة؛ و بيان شروط عامّة للإنتاج؛ و بيان الأشكال الثلاثة حالتي الإطلاق و الضرورة، و شرط إنتاج كلّ منها؛ و بيان ضروب كلّ منها مع نتائجها و الدلائل على إنتاجها ٢٢٦
المقالة الثالثة تشتمل على خمسة فصول ٢٣٣
الفصل الأوّل في جميع ضروب الشكل الأوّل و أربعة ضروب من الثاني من القياسات المختلطة من الإطلاق و الضرورة؛ و نتائجها ٢٣٣
الفصل الثاني في إبطال الحجج التي أقاموها على استنتاج المطلقة من هذه التأليفات التي في الشكل الثاني ٢٣٦
الفصل الثالث في باقي ضروب الشكل الثاني و ضروب الشكل الثالث من هذا الاختلاط. ٢٣٩
الفصل الرابع في بيان معاني الممكن و حدوده التي قيلت و بيان الصحيح من الحدود و الذبّ عنه ٢٤١
الفصل الخامس في إعادة النظر في الرسم المختار للممكن؛ و هل يُعتبر فيه الاستقبال؛ و تحقيق القول فيه ٢٤٤
المقالة الرابعة تشتمل على ستّة فصول ٢٤٧
الفصل الأوّل في القياسات الممكنة من الشكل الأوّل ٢٤٧
الفصل الثاني في الاختلاط من الإمكان و الإطلاق في الشكل الأوّل ٢٤٩
الفصل الثالث في القياسات المختلطة من الإمكان و الضرورة في الشكل الأوّل ٢٥١

www.ketab.ir

الفصل الرابع في القياسات الممكنة و المختلطة من الإمكان و الإطلاق في الشكل الثاني ٢٥٣
الفصل الخامس في القياسات المختلطة من الإمكان و الضرورة في الشكل الثاني ٢٥٦
الفصل السادس في القياسات الممكنة البسيطة و المختلطة من الإمكان و غيره في الشكل الثالث ٢٥٨
المقالة الخامسة فيها خمسة فصول ٢٦٣
الفصل الأوّل في إثبات القضية الشرطية و تقسيمها؛ و بيان ما قيل فيها؛ و تحقيق الاتصالية منها و أقسامها ٢٦٣
الفصل الثاني في تحقيق العناد و أصنافه؛ و بيان أنّ العناد لايكون اتّفاقياً كما أن الاتصال يكون اتّفاقياً؛ و بيان قضايا شرطية محرّفة عن العبارة التي ينبغي لها ٢٦٦
الفصل الثالث في بيان تقسيم الشرطيات من عدّة وجوه؛ و بيان الإيجاب و السلب فيها و صدقها و كذبها ٢٦٩
الفصل الرابع في بيان معاني الكلّية و الجزئية، و الإهمال و الشخصية في الشرطيات ٢٧١
الفصل الخامس في معنى السلب الكلّي و الجزئي في المتّصلات؛ و السلب و الإيجاب الكلّيين و الجزئيين في المنفصلات؛ و بيان جهات الشرطيات ٢٧٥
المقالة السادسة تشتمل على ستة فصول ٢٧٩
الفصل الأوّل في القياسات الاقترانية المؤلّفة من المتّصلات ٢٧٩
الفصل الثاني في القياسات المؤلّفة من المتّصلات و المنفصلات ٢٨٢
الفصل الثالث في القياسات المؤلّفة من المنفصلات ٢٨٧
الفصل الرابع في القياسات المؤلّفة من الحملية و الشرطية؛ و الاشتراك في التالي ٢٨٩
الفصل الخامس في القياسات المؤلّفة من الحملية و الشرطية؛ و الاشتراك في مقدّم الشرطية ٢٩٣
الفصل السادس في القياسات المؤلّفة من الحملية و المنفصلة من الأشكال الثلاثة؛ و القياسات المؤلّفة من الشرطيات المتشاركة في جزء غير تامّ ٢٩٥
المقالة السابعة فيها ثلاثة فصول ٢٩٩
الفصل الأوّل في تلازم المقدّمات المتّصلة [الشرطية] و تقابلها ٢٩٩
الفصل الثاني في تلازم المنفصلات مع المتّصلات و [تقابل] بعضها مع بعض ٣٠٠
الفصل الثالث في عكس المقدّمة الشرطية [المتّصلة] ٣٠٢
المقالة الثامنة فيها ثلاثة فصول ٣٠٣

www.ketab.ir